المشروع الاقتصادى للطبقة الوسطى المصريه دراسه تحليليه للفترة من ٢٠١١_١٩٥٢ الباحثة/أمنية شفيق عبد الهادي عيسي لدرجة الماجستير بقسم الاجتماع كلية الآداب – جامعة المنوفية

مقدمة:

شهد المجتمع المصري، ولا يزال يشهد تحولات اجتماعية واقتصادية كان لها تأثير على البناء الاجتماعي والطبقي باعتبارهما من القضايا المهمة في علم الاجتماع ونظراً لأن دراسة البنية الطبقية لأي مجتمع تعد من النوافذ الأساسية لتفسير الصراعات والمشكلات التي يواجهها المجتمع في مرحلة تاريخية معينة كما تعد التحولات من المؤشرات المهمة لفهم عوامل التقدم والتأخر لمجتمع ما(۱). لذا فان التحولات والتغيرات التي لحقت بالمجتمع عبر تاريخه الطويل ليست أمرًا هينًا،فقد شهد عدة تحولات على مر العقود الماضية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ثورة يناير ٢٠١١ وهي واحدة من أهم الثورات في التاريخ الحديث، لما حققته من آثار سياسية،اجتماعية،اقتصادية وثقافية غيرت وجه الحياة في مصر وفي الوطن العربي كله وعلى امتداد العالم الثالث خاضت مصر في تلك الفترة معارك ضد الاحتلال والإقطاع والرأسمالية والنظام الملكي(١).

وقامت ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ على مجموعة من المبادئ هي القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الاحتكار، سيطرة رأس المال، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطنى، إقامة حياة ديمقر اطية (٣) في تلك الفترة ظهرت تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية،

^{(&#}x27;) مصطفي مرتضى: تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع المصري رؤية سوسيولوجية،مقال منشور في مجلة كلية الآداب ،جامعة عين شمس، مجلد ٣١ مارس ٢٠٠٣ ، ص١٥٣.

 $^{(\}Upsilon)^{1}$ اميمة سيد احمد : ثورة Υ يوليو الثقاقه العامه للمجتمع، مقال منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ $(\Upsilon)^{1}$

^{(&}quot;) سمير نعيم احمد :أهل مصر عبقرية البقاء والاستمرار مدن، ص٢٩٤

كما أن النظام الاقتصادي في فترة جمال عبد الناصر نظام اشتراكي تعاوني، ديمقراطي، ويعتمد هذا النظام على التخطيط الاقتصادي، وأيضا التخطيط من أجل تلبية احتياجات البلاد، ولقد تجسد دور الدولة القيادي في الاقتصاد المصري في الكثير من المؤسسات التي أنشئت منذ بداية الثورة مثل المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، والتي تتحدد مهنته في رسم السياسات الاقتصادية، ووضع خطط للاستثمار، ولجنة التخطيط ثم المؤسسة الاقتصادية، ولقد سيطرت الدولة على مفاتيح الاقتصاد الأساسية بعد قرارات تمصير البنوك والشركات ثم، بعد قرار التأميم التي سميت بقرار ١٩٦١ االاشتراكية وسيطرت على التجارة الخارجية ونشأ وتوسع القطاع العام الاقتصادي الذى يضم مختلف الشركات الصناعية، والتجارية، والمالية، والنقل والمواصلات، والمرافق العامة والإسكان. (١) ولقد ظهر ترابط بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ وفقا لخطط وسياسات تضعها الدولة؛ حيث حدث التوسع في تقديم الخدمات للمواطنين سواء كانت الصحية والثقافة وأيضا تحسين مستوى المعيشة، والاهتمام بالتعليم، والاهتمام بسياسة التوظيف الحكومي، وتعين الخرجين حيث أسهم ذلك في فرصة الترقي السريع مدرين للشركات والمؤسسات التي تملكها الدولة، ولقد حظى ضابط الجيش على الأخص بأكبر حظ في الترقي، بصرف النظر عن بدايتهم الطبقية، وفي تلك الفترة شهدت مصر أعلى معدلات في التنمية الاقتصادية و أيضافي التتمية البشرية. (٢)

وقد شهدت المرحلة الساداتية انقلابا كاملاً على المرحلة الناصرية فيجميع الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، كما أن النظام الاقتصادي الاجتماعي المصري فيتلك الفترة حدث لها الكثير من التعديلات والتغيرات الجذرية (٣) تتمثل في الادماج التام في النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي بدور التبعية، بالإضافة إلى اتباع سياسة الانفتاح

^{(&#}x27;) سامية إمام: من يملك مصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، القاهرة ،١٩٨٦، ص٩

^{(&}lt;sup>†</sup>) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الهية المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٣، ص٣٥٩

سمير نعيم احمد :مرجع سابق ،m ۳۱۲.

الاقتصادي بآلياتها المختلفة وتخلى دور الدولة القيادي في الاقتصاد المصري، وهيمنة المؤسسات الأجنبية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)وذلك من أجل رسم السياسات،وتحديد المسار الاقتصاد المصري وإلغاء نظام تسعير السلع، وترك هذا الدور للتجار، وفقا لقوانين العرض والطلب والاحتكار (۱)وجاء نظام مبارك امتداداً لنظام السادات حيث سار على نهج سلفه وأخد بسياسة الخصخصة،وهي بيع الكثير من الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى قبول التبعية، والانفتاح على الغرب فيجميع الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وظهور الكثير من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمات التجارة العالمية، ولقد استطاعت هذه المؤسسات إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على الاقتصاد المصري عن طريق إقناعها باتخاذ نظام الاقتصاد المفتوح بديلاً عن

ونتيجة لاستخدام الدولة السياسات الاقتصادية المتناقضة ما بين سياسات ذات توجه اشتراكي، وسياسات ذات توجه رأسمالي، بالإضافة إلى أنماط الهياكل البيروقراطية المنظمة لعلاقات شركات القطاع العام والتي لم يحدث بها أي تغير منذ نشأتها. كل هذه الظروف والأوضاع أسهمت في زيادة نسبة الديون، وانتشار الفقر والبطالة، وارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع الأسعار، وزيادة حدة الفوارق الطبقية، حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وانحدار مستوى التعليم والقيم والأخلاق، وانحدار الحالة الصحية (۱۱)، ونتج عنه سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، في المجتمع المصرى، حيث تتركز الأرباح والعوائد الاقتصادية لصالح قلة قليلة تهيمن وتسيطر وتتحكم في الحكم، بينما هناك قاعدة من الجماهير التي تعانى من أزمات ومشكلات على جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ولقد قامت ثورة الخامس والعشرون من ۲۰ يناير لكي تقضى على الظلم، والفساد، والاستبداد، والقهر، والجشع،الذي أثر سلبياً على الجماهير ولكن على عكس ما كان متوقعاً؛ فبعد الثورة إرتفعت معدلات البطالة، وانخفضت معدلات التشغيل

^{(&#}x27;) محمد نور الدين: الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر، الهيئة العامة للكتاب ،ط٢، ،

⁽١) سامية إمام: مرجع سابق ،ص٢٠.

الباحثة/أمنية شفيق عبد الهادى عيسى

بالإضافة إلى الانفلات الأمنى في الشارع المصرى، وقد شهد المجتمع المصرى، مراحل إنتقالية عسيرة وصعبة، لم تستقر إلا بعد وجود سلطة شرعية للدولة وإنتخاب رئيس للبلاد ساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع المصرى.

مشكلة الدراسة :-

وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تعرضت الطبقة الوسطى للتدهور والانهيار، وذلك بسب مجموعة من المتغيرات البنائية التى حدثت داخل المجتمع المصري، بالإضافة إلى تبنى الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى (1) تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة وخلق قطاع خاص يتحمل حركة التغير، وتنمية هذه السياسات تمثلت في برامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بالفعل منذ عام ١٩٩١ بموجب اتفاقية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمان أن هذه البرامج تتكون من ثلاثة محاور وهي:برامج الثبيت الاقتصادي، وبرامج التكيف الهيكلي، والصندوق الاجتماعي للتنمية (٢). كما أثرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بنية الطبقة الوسطى، وأدت إلى تدهورها في المجتمع نتيجة لحدوث تغير متوقعة من الصعود والهبوط في مختلف مواقع الشرائح والفئات لهذه الطبقة في علاقات الإنتاج الرأسمالي التي باتت تتشكل وتتمو في تلك المجتمعات فيإرتقاءهم إلى مواقع طبقية عليا، وقد إضطر الأفراد الذين ينتمون إلى شرائحها وفئاتها الوسطى إلى معيشتهم من التدنى، وكذلك في هبوط الكثير من الأفراد الذين ينتمون إلى شرائحها وفئاتها الدنيا إلى مواقع طبقية دنيا. (7)

⁽۱) مشيرة العشري: الطبقة الوسطى في مرحلة الازدهار إلى الافتقار، دار مصر العربية للنشر والتوزيع ، ط٢٠١٤،٠ص٥٦

⁽٢) جمال حماد: الآثار الإجتماعية وبرامج التكيف الهيكلي ، دراسة لظاهرة البطالة في الريف المصري، رساله ماجستير ،جامعه المنوفيه ،كليه الاداب ،جامعة المنوفية ٢٠٠٠، ، ص٢.

 $[\]binom{7}{}$ محمود جاد: الطبقة الوسطى (المسار والمصير) ، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، القاهرة، دار الثقافة ، ١٩٩٥ مص٣

فالطبقة الوسطى تأثرت بالفعل بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية بصورة كبيرة، سواء كان هذا التحول ذا مضمون سلبي أو إيجابي، فسياسات الحقبة الناصرية هي التي أعطت الرقعة الكبيرة لنمو هذا الطبقة، وتحسين أوضاعها بصورة لم يسبق أن شهدتها من قبل ولم يقتصر التطور على مجرد اتساع الطبقة الوسطى، بل أيضا تغير تركيبها، وزاد حجم موظفى الدولة والقطاع الحكومي.أما في العقود التالية ومع بدء السعى للاندماج في السوق الرأسمالية، واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وحتى الآن كان لهذه السياسات دور في تدهور وإنهيار الطبقة الوسطى، وساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من ارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وسوء الأوضاع الصحية (١) وتراجع سياسات الدولة عن التوظيف الحكومي؛ حيث سعت الدولة إلى خفض الموازنة العامة سعيا الى مكافحة التضخم، كما اتجهت هذه السياسات إلى خفض الإنفاق العام الموجه للخدماتالاجتماعية من صحة وتعليم، مما أدى إلى خفض العمالة الحكومية، وخفض الأجور، والمرتبات الحكومية في الوزارات والإدارات الحكومية التي تتولى تقديم الخدمات (٢) فالاقتصاد المصري يواجه الكثير من المشكلات منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف ١٩٧٤ وحتى الآن، فظهور الرأسمالية الطفلية هي القاعدة الاجتماعية للتطور الرأسمالية والتبعية الاستعمارية، وذلك بوصفها السند الاجتماعي للانفتاح الاقتصادي، فالرأسمالية الطفلية بوجودها غير المشروع ونشاط وأسلوب إنجاز أعمالها ،وضخامة أرباحها وسهولة الحصول على الأموال ،كما تتميز هذا الطبقة بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفيهي حيث نتج عن ذلك اقتصاديا تزايد الواردات مع السلع الكمالية، ومن ثم تفاقم ميزان المدفوعات، كما انتشرت النزعة الاستهلاكية التي لم يتم التحكم فيها، ولم يوجد زيادة في الإنتاج مقارنة بالاستهلاك، كما أنها أصبحت تأخذ نسبة كبيرة من اقتصاد البلاد من خلال التجارة بالعملات الأجنبية التي انتزعت من الدولة، بالإضافة إلى انخفاض سعر الجنيه المصري،ورفع أسعار الفائدة، كل هذه الظروف،

^{(&#}x27;) هويدا عدلي رمان: الطبقة الوسطى في مصر، دراسة توثيقية تحليلية، بواسطة تدعيم المشاركة في بحوث التنمية ،القاهرة ٢٠٠١، ٢٠٠٥

⁽م) فؤاد مرسي: هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦ ، ص-101, ١٥٠ .

الباحثة/أمنية شفيق عبد الهادي عيسي

والأوضاع ساعدت على التراجع في الإنتاج والتأثير على أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب الطبقات الفقيرة والدنيا، وانتشار البطالة، والفقر، والرشوة، والمحسوبية، والزيادة من حدة الفوارق الطبقية حيث اصبح الفساد والانحراف اسلوبا اجتماعيا منتشر داخل المجتمع المصري. (١)

ووفقا للتوجهه التى اتبعتة الدراسه وعلى الرغم من ثراء الاتجاهات النظرية السوسيولوجية وريادتها في معالجة قضايا المجتمع المختلفة سواء عبر الاسهامات التي قدمها علماء الاجتماع المحافظين والراديكاليين، الكلاسيكيين والمحدثين، فإن هناك بعض القضايا والموضوعات قد كانت محور تركيز نظرية بعينها حيث كانت بؤرة الدلالة لدى علماء ومنظري هذا الاتجاه النظري دون غيره من الاتجاهات النظرية الأخرى سواء الكلاسيكية أو المحدثة، ومن بين هذه القضايا والموضوعات التي حصلت على تركيز اتجاه نظري محدد دون باقي الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع وهي قضية الطبقة ففي الوقت الذ شكلت فيه قضية الطبقة أحد القضايا المركزية في التحليل المادي التاريخي وفي الاتجاه الراديكالي بشكل عام، حيث قدم علماء هذا الاتجاه اسهامات عميقة ومتعددة سواء الكلاسيكيين منهم والمحدثين فقد غابت هذه القضية ولم تدخل في بؤرة الدلالة في الاتجاهات النظرية المحافظة.

لذلك تنطلق الباحثة في دراستها الراهنة من إطار نظري يعتمد بشكل أساسي على مقولات الاتجاه النظري الراديكالي سواء الكلاسيكي أو المحدث حول قضية الطبقات مع مراعاة خصوصية البيئة الطبقية للمجتمع المصري ، لذلك لن تلتزم الباحثة بنموذج محدد من النماذج المتنوعة التي قدمها أنصار هذا الاتجاهبل سنقوم بتطوير نموذج تفسيري يعتمد على الاسهامات المختلفة لأنصار هذا الاتجاه يتوافق إلى حد كبير مع البيئة الطبقية للمجتمع المصريومن ثم تؤكد النظرية المادية التاريخية على الدور الكبير الذي يلعبة البناء التحتى في تشكيل وصياغة البناء الفوقي بما يحتوى على مجموعة من النظم والإنساق

مجلة بحوث كلية الآداب

^{(&#}x27;) مشيرة محمد العشري: المتغيرات المتباينة وواقع الطبقة الوسطى في المجتمع المصري دراسة ميدانية رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة طنطا، ٢٠١٢ ، ص ص ١٦١ – ١٦٢.

والمؤسسات، فأساس المجتمع أساس اقتصادى حيث يصبح البناء الفوقى بما ينطوى علية من أفكار وقيم انعكاس للبناء التحتى، كما أن النظام الإقتصادي الرأسمالي نظام مشوة فهو قائم على الملكية الخاصة، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والسلع المادية، حيث تصبح فئة قليلة تحكم وتهيمن وتسيطر سياساً واقتصادياً واجتماعياً، وهى الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج في مقابل فئة كادحة فقيرة لا تمتلك أى شئ ولا تهيمن ولا تسيطر، فإن هذه الأوضاع تؤدى إلى الصراع الطبقي، والعلاقات العدائية، والفجوة بين الطبقات الاجتماعية، والزيارة من حدة الفوارق الطبقية، وانتشار الفقر والجريمة والبطالة بين أفراد المجتمع، وعلى العكس من ذلك الوصول إلى المرحلة الاشتراكية التي تتسم بمبدأ من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجتة

وبناءاً على ذلك تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على المشروع الاقتصادي للطبقة الوسطى المصرية خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ٢٠١١

ولتحقيق هذا الهدف ترى الباحثة أنه يجب طرح بعض التساؤلات الرئيسية بحيث تشكل الإجابة عنها تحقيقا للهدف الرئيس لهذه الدراسة على النحو التالى:

1- هل الطبقة الوسطى المصرية ينطبق عليها مفهوم الطبقة كما تطرحه أدبيات العلوم الاجتماعية؟

٢- هل الطبقة الوسطى المصرية تبلورت بوصفها طبقة متماسكة لها أهدافها ومشاريعها
 التي تسعى لتحقيقها؟

٣- ما أهم ملامح المشروع الإقتصادي للطبقة الوسطى المصرية خلال الفترة (١٩٥٢)
 ٢٠١١) إن وجد؟

3 ما هي طبيعة العلاقة بين الطبقة الوسطى المصرية والدولة خلال الفترة من (1901 - 1701) ؟

هل المشروع الإقتصادي الذي تبناه الطبقة الوسطى المصرية مشروعها هي بوصفها طبقة أم مشروعاً الدولة؟

الباحثة/أمنية شفيق عبد الهادي عيسي أهمية الدراسية:

تأتى أهمية الدراسة الراهنة بأنها تسعى لسد فجوة معرفية قائمة في مجال الدراسات الاجتماعية، فعلى الرغم من قدم درس الطبقات في علم الاجتماع إلا أن هذا الدرس لايزال يشهد اختلافات في الرؤى النظرية حتى اللحظة الراهنة، وما يزيد التعقيد ومن ثم الأهمية هو أنه داخل درس الطبقات يأتى درس الطبقة الوسطى باعتبارها الدرس الأكثر تعقيدا والذى لم يحسم حتى الآن على المستوى النظري، وعلى الرغم من وجود مئات الدراسات حول الطبقة الوسطى عامة، وهناك عشرات الدراسات عن الطبقة الوسطى المصرية إلا أن محاولة التعرف على امتلاك هذه الطبقة لوعى حقيقي يمكنها من بناء مشروعا اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي كمثيلتها في الدول الغربية المتقدمة لم تدرس بعد، لذلك تأتى الدراسة الراهنة للتعرف على هذه الجزئية خاصة المشروع الإقتصادي لها بوصفه أهم المشروعات. ما يميز هذه الطبقة في كل المجتمعات، وترى الباحثة أن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في إثراء المعرفة العلمية على المستويين النظرى والتطبيقي

المفاهيم

اولا :الطبقة الاجتماعية Social class:

ان تحديد معنى الطبقة الاجتماعية على درجة كبيرة من التعقيد فالحقائق التي تعرف بها الطبقة مختلفة ومتنوعة من حيث طبيعتها هذا الى جانب انها تتفاوت تفاوتاً كبيرًا من حيث أهميتها (١)، بالإضافة الى ان هناك ملمحين أساسيين عند تعريف أي طبقة. الأول: مفهوم الطبقة مفهوم علائقي فلا تعرف الطبقة الا بدلة علاقتها بعضها بعض او بدلالة علاقتها بالطبقات الأخرى في اطار الصراع الطبقي، والثاني: ان العلاقات الاجتماعية التي تعتبر المحدد الأساسي لتحديد وتحليل الطبقة هي العلاقات الخاصة بالإنتاج، على ان ذلك لا

⁽١) محمد ثابت الافندي: الطبقات الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٩، ص١٠.

المشروع الاقتصادى للطبقة الوسطى المصريه

يعني ان العلاقات الاجتماعية خارج نطاق الإنتاج ليس لها علاقة بتحديد او تحليل الطبقة (١).

يعد مفهوم الطبقة الاجتماعية مفهوم علمي وعملي، لما ما يقابلها في مختلف اللغات العالمية ففي اللغة الفرنسية يطلق عليها كلمة class وفي اللغة الإنجليزية class، اما المعنى الاجتماعي لهذه الكلمة في اللغة العربية فنجد في قاموس "لسان العرب" "مادة طبق" بمعنى طبقات الناس ومنازلهم ومراتبهم.

الطبقة كما يرى كارل ماركس هي: "أي تجمع لاشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج. وتختلف الطبقات عن بعضها البعض على المشتركة في اطار عملية الإنتاج او في أسلوب الإنتاج هو الذي يهيئ الظروف لوجود الطبقة الاجتماعية أساس أوضاعها الاقتصادية" أي ان الوجود الطبقي يقوم على أساس الوظيفة (٢).

ثانيا :الطبقة الوسطى Middle class:

يمثل وضع تعريف الطبقة الوسطى أهمية كبرى لأي بحث، حيث ان التعريف هو الذي يحدد أي الفئات الاجتماعية التي تدخل في مصاف الطبقة الوسطى، وما هي هذه الطبقة، وما هي معايير التصنيف. رغم تعدد البحوث والدراسات التي تناولت الطبقة الوسطى بالتعريف والتحليل الا انها لم تتفق على شيء قد اتفاقها على صعوبات واشكاليات التحديد النظري لتلك الطبقة، وذلك بسبب طبيعتها التي تتكون من الخليط المتنافر وغير المتجانس من المكونات ومن ثم يصعب تجمعها بدقة، بالإضافة الى نوعية الأطر والتوجهات الأيديولوجية للباحثين في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية (٣).فالطبقة الوسطى بحكم موقعها في وسط السلم الاجتماعي، وهو موقع يتسم غالبًا بالميوعة وعدم التحديد (٤)

^{(&#}x27;) إسماعيل علي سعد: قضايا المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٤٢.

²) Bendix, R.S – Lispet, "Karl Marx's theory of social class in Bendix&Lipset class, status power, Glencoe, III in los the free press 1995, p. 28.

^{(&}lt;sup>۱</sup>) إبراهيم العسوي: نحو خريطة طبقية لمصر – الإشكالية النظرية والاقتراب من الواقع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٩، ص١٤-١٥.

^() محمود عودة: أسس علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص٣٤٣.

الباحثة/أمنية شفيق عبد الهادى عيسى

بالإضافة الى مفهوم هلامي فضفاض وبالتالي يصعب القول ان الطبقة الوسطى كتلة متجانسة من البشر، وانما تتكون من عدة شرائح عليا، وسطى، ودنيا وان اهم ما يميز الطبقة الوسطى انها تعيش على علمها باعتبار ان العلم هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى المراكز العليا لذا فان معظم افرادها متعلمون ولديها طموحات كثيرة، فهى طبقة ديناميكية، وكثيرًا ما يقال انه بمقدار ما تتقدم هذه الطبقة بتقدم المجتمع لان اسهاماتها ضخمة في مختلف المجالات(۱).

التعريف الاجرائى للمشروع الإقتصادي:-

المشروع الذى تتبناه دولة أو نظام سياسي في دولة خلال مرحلة تاريخية محددة، هذا المشروع الإقتصادي يكون له ملامح محددة، فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التى تتبعها الدولة، سواء كانت سياسات اقتصادية انفتاحية أو سياسات حرة أوسياسات تقوم على الاقتصاد الموجه الذى تتدخل فيه الدولة سواءً من حيث ملكية وسائل الإنتاج، وإدارة العملية الإنتاجية.

التعريف الإجرائي للطبقات الاجتماعية:

مجموعه من الأفراد يتشابه بعضهم البعض في ظروفهم المعيشية، ويحتلون المواقع نفسها داخل العملية الإنتاجية، ويشتركون في الأهداف التي تسعى لتحقيق مصالحهم المشتركة

التعريف الإجرائى للطبقة الوسطى:

مجموعة من الفئات والجماعات والشرائح الاجتماعية التي تتحدد وفقًا لعلاقتها بأساليب الإنتاج السائدة في المجتمع ومن أهم موشراتهاالاتي:

1- أنها التي تقع ما بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا.

٢- تتكون الطبقة الوسطى من الموظفين الحكوميين وقطاع الأعمال الخاصة الذين
 يعملون لحسابهم في المشروعات الصغيرة وأصحاب الممتلكات الزراعية

مجلة بحوث كلية الآداب

^{(&#}x27;) ثناء فؤاد: ازمة الطبقة الوسطى، المستقبل العربي، ص٨٨.

المشروع الاقتصادى للطبقة الوسطى المصريه

- ٣- بالإضافة إلى المديرين والإداريين والفنيين والمهندسين والأطباء وأساتذة الجامعة والإعلاميين والمتخصصيين ورجال الشرطة والجيش.
- ٤- بالإضافة إلى وجود مجموعة من المؤشرات الذاتية التي تجمع أصحاب هذه الطبقة
 مثل الشعور بالانتماء وأيضا معابير موضوعية مثل الدخل والملكية والمهنة

اولا: الاجراءات المنهجيه للدراسه:

١ – نمط الدراسة:

تنتمي الدراسة الراهنة ضمن الدراسة الوصفية التحليلية والتي تسعى إلى التعرف على المشروع الاقتصادي للطبقة الوسطى المصرية.

٢ - منهجية الدراسة:

تعتمد الباحثة على المنهج التحليلي التاريخي لتحليل الكتابات والوثائق الخاصة بموضوع البحث والدراسة.

٣- المجال الزمني: تقوم الباحثة بدراسة الفترة التاريخية من ١٩٥٢ إلى ٢٠١١ وسوف
 تقوم بتقسيمها كالتالي من:

المرحلة الأولى (ما قبل ثورة ١٩٥٢) فترة محمد علي واحفاده .

- المرحلة الثانية (١٩٥٢ ١٩٧٠) فترة الرئيس جمال عبدالناصر.
 - المرحلة الثالثة (١٩٧٠- ١٩٨١) فترة الرئيس السادات.
 - المرحلة الرابعة (١٩٨١ ٢٠١١) فترة الرئيس حسني مبارك.
- القترة الزمنية للدراسه التحيليه: قامت الباحثة بتحليل المراحل الاربعة وذلك بالاستعانة بالكتب والوثائق للفترة من امارس الى ٣يونيو

مبررات اختيار الكتب:

تقوم الباحثة باختيار مجموعة من الكتب والدراسات الخاصة بموضوع البحث والدراسة والتي لها علاقة بموضوع البحث كما راعت الباحثة أن تكون الكتابات تشتمل على جميع

المراحل التاريخية ولكن وهناك بعض الكتابات سوف تكون مشتركة في جميع المراحل التاريخية وكتابات مشتركة في مرحلة واحدة فقط ومن أهم هذه الكتابات ما يلي:

عبقرية البقاء والاستمرار (د/ سمير نعيم).

_ ماذا حدث للمصريين (د. جلال امين قضية الاقتصاد)

المصري في عهد محمد علي إلى عصر مبارك ، معضله الاقتصاد المصرى) المجتمع المصري و الجيش (د. أنور عبد الملك).

من يملك مصر (د. سامية إمام)

النتائج العامه للدراسه:

١_ اذا فالطبقة الوسطى المصرية ليست متبلورة وليس لها أهداف ولا نستطيع أن نقول أنها طبقة لذاتها ولكنها طبقة في ذاتها لانها ليس لها اهداف مشتركة أو القيام بعمل جماهيري بالإضافة الى أن وعيها ليس متبلور وليست متماسكة وبالتالي لا نستطيع ان نقول أنه يوجد مشروع اقتصادي للطبقة الوسطى ولكن مشروعها دائمًا جزء من مشروع الدولة ولان الطبقة الوسطى المصرية نشأت في أحضان الدولة ليس لها مشروع اقتصادي ولكنها جزء من مشروع الدولة.وبالتالي فإن السياسات التي نضعها الدولة لها دورًا هام في تحديد ملامح الطبقة الوسطى وتشكيل وعيها الطبقي، بل وتسعى المشروعات الاقتصادية في مساعدة الطبقة الوسطى المصرية فكلما انحازت الدولة لهذه المشروعات الاقتصادية ينعكس بالفعل المردود الاقتصادي والاجتماعي على الطبقة الوسطى المصرية ٢_ اختلاف طبيعة العلاقة بين الطبقة الوسطى والدولة وذلك بسبب عدم اتباع الدولة سياسات اقتصادية واحدة والعمل على استكمال هذه السياسات ومعالجة القصور والضعف، والعمل على تنميتها وتطويرها ولكن مع كل فترة من الفترات التاريخية بدأ من محمد على ووصولا لحسني مبارك تغيرت السياسات الاقتصادية والاتجاهات مع كل فترة رئاسية فاختلف السياسات الاقتصادية وأيضًا التوجهات في كل مرحلة ما بين (الاشتراكية) الرأسمالية و(الليبرالية) وبالتالي اختلاف السياسات مع التوجهات انعكس بالفعل على طبيعة علاقة الدولة بالطبقة الوسطى وأيضًا على المشروعات الاقتصادية.ما بين اعتماد الدولة على ذاتها بمعنى اقتصاد مستقل قائم بذاته وبالتعاون مع القطاع العام والخاص وما

المشروع الاقتصادى للطبقة الوسطى المصريه

بين الاتجاه نحو الغرب والاعتماد على الاقتصاد التابع والاقتصار على القطاع الخاص فقط على حساب القطاع العام.

وبالتالي فطبيعة العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطى في فترة كل من محمد علي وعبدالناصر كانت الدولة منحازه للطبقة الوسطى فانعكس ذلك على ازدهار الطبقة الوسطى. وانتقالًا من أحفاد محمد علي والسادات ومرورًا بحسني لم تكن الدولة منحازه للطبقة الوسطى فتدهور مكاسب وأوضاع الطبقة الوسطى المصرية وهذا ما نعيشه لحد ذلك اللحظة.

توصيات الدراسة:

- 1. العمل على تقديم برامج تسعى الى إعادة بناء المجتمعات ووفقًا لسياسات اقتصادية متوازنة حتى تستطيع تقليل "الفوارق الطبقية" داخل المجتمع المصري بما يساهم على تكوين قاعدة أساس صلبة للمجتمع.
- ٧. ضرورة توسيع فرض المشاركة في الحوار وفي وضع القرار، وفي التعبير عن احتياجات ومصالح غالبية معظم طبقات المجتمع المصري حتى لا تأتي القرارات والخطط التنموية مقتصرة على فئة طبقية معينة أو انحيازها للطبقات المسيطرة دون مراعاة جميع الفئات الطبقية الأخرى سواء كان الطبقة الوسطى أو الدنيا.و العمل على دعم المشروعات الاقتصادية